البيرق
AL-BAYRAK
السبت ١٤ حزيران ٢٠٠٣ العدد ١٧٩٩١ - السنة الثانية والتسعون

سلامة: الحكومة الالكترونية أداة مهمة في الإصلاح الإداري والمؤسساتي

افتتاح مؤتمر «نحو لبنان الالكتروني»

أولى حاكم مصرف لبنان رياضة سلامة أهمية استعمال التكنولوجيا في القطاع العام معتبراً «أنه يسهّل في إنشاء حكومة ألكترونية وقد يتطلب تطويرها استراتيجيات مختلفة في دول تعتمد في قطاعها العام على مواطنيها». ولفت «إلى أن المصرف المركزي أصدر سلسلة تعاميم لتنظيم العمل المصرفي الإلكتروني».

كلام الحاكم سلامة جاء خلال جلسة افتتاح مؤتمر «نحو لبنان الألكتروني» التاسعة صباح أمس في فندق «فينيسيا» برعاية رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ممثلاً بوزير الاتصالات جان لوي قرداحي، وفي حضور ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري النائب عدنان عرقجي، ممثل رئيس الحكومة رفيق الحريري النائب غنوة جلول، رئيس المجلس الاقتصادي والإجتماعي روجيه نسناس، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان والوزير السابق الدكتور ناصر السعيدي، رئيس الشبكة الإقليمية العربية لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات طلال أبو غزالة، مساعد الأمين العام للجامعة العربية الدكتور سعود الزبيدي وعدد من ممثلي المؤسسات العامة والخاصة المعنية بشؤون التكنولوجيا والمعلومات.

السعيدي

بعد النشيد الوطني وكلمة ترحيبية ألقى الدكتور ناصر السعيدي كلمة قال فيها: «نحن بحاجة لبنية تحتية قانونية حديثة لدعم نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على المعرفة، بُنية يجب توسيعها لتشمل مجموعة أساسية من القوانين، أهمها: قانون للحكومة الألكترونية يتيح للحكومة أن تنفذ مهامها ومعاملات الإدارية بشكل ألكتروني / رقمي، بما في ذلك المشتريات الحكومية. قانون لحماية المعلومات والبيانات، يضمن الطابع السرّي للمعلومات الشخصية. قانون لضمان حرية المعلومات، يُتيح وصول المواطنين الى المعلومات العامة على نطاق واسع. قانون للهوية الألكترونية للاتصالات الألكترونية يعترف بالتثبيت والتوقيع الرقمي، وينشئ هوية ذات طابع رقمي، قانون لمكافحة جرائم الأنترنت وجرائم سوء استخدام أجهزة الكومبيوتر، بغية حماية الملكية الألكترونية».

اضاف: «لذلك ينبغي أن نضع استراتيجية ألكترونية وطنية تركز على الاستثمار في البُنية التحتية اللازمة للشبكات الالكترونية، وشبكة الأنترنت، وأسس دعم النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على المعرفة. وينبغي أيضاً لهذه الاستراتيجية أن تركز على إعادة تصميم إجراءات العمل الحكومي والاستثمار في الرأس المال البشري الألكتروني. لذلك علينا أن نُعيد النظر في مناهج التعليم في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا، أي أن نعتمد، في برامجنا الدراسية مادة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بكل محتوياتها بالإضافة الى استحداث شهادة جديدة «شهادة رقمية عامة» واستخدام التكنولوجيات الحديثة لأغراض التعليم والتعلم عن بُعد، وبذلك نستطيع نقل المعرفة الى كل المناطق المحرومة والفقيرة في لبنان».

وتابع: علينا أن نقوم بسرعة وعلى نطاق واسع بالاستثمار في تكنولوجيات وسائط الإعلام والمعلومات والاتصالات. وهذا يعني أن نستثمر في تكنولوجية الموجات الواسعة. وهذا أمر لا يقتصر، في حد ذاته، على سد «الفجوة الرقمية». فالاستثمار في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمر بالغ الأهمية، لأنه يُتيح للبنان أن يكون المركز والمنتج للخدمات الالكترونية بمختلف أنواعها في المنطقة».

والواقع أنه يجب إعادة هندسة شكل الخدمات التي يتمتع بها لبنان بميزة تفاضلية وإعادة تصميم محتوى هذه الخدمات وطريقة تقديمها، أعني بذلك الأعمال المصرفية والمالية، والسياحة، والتجارة والتسويق، والخدمات الصحية والتعليمية، ووسائط الإعلام، وكل أشكال الإدارة والاستشارة.

وقال: «إننا بحاجة الى الإسراع في تنفيذ الحكومة الألكترونية. فالحكومة يجب أن تصبح مُنتج فعّال يُقدّم السلع والخدمات بالشفافية اللازمة، وذلك عن طريق موظفين وإدارة قابلة للمساءلة. إن الحكومة الألكترونية، إذا نفذت بشكل فعّال، يُمكنها أن تكون أداة هامة في تحقيق إصلاح مؤسسي عميق في القطاعين العام والخاص، بالإضافة الى الإصلاح الإداري، وزيادة فاعلية توفير السلع والخدمات التي يُقدّمها القطاع العام وفاعلية المشتريات الحكومية.

فالحكومة الالكترونية بوصفها أداة رئيسية لتحقيق «الحكم السليم» يمكنها، إذا كانت مصحوبة باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا الجديدة، أن تكون مصدراً مُهماً لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية في لبنان».

أضاف: «في ما يتعلق بالعمليات المصرفية والمدفوعات حققنا بالفعل تقدّماً مُهماً، فالقانون الرقم ١٢٣ يمنح مصرف لبنان سلطة تنظيم ومراقبة العمليات المصرفية الألكترونية في لبنان ومسؤولية تطوير نظام المدفوعات وتأمين الإطار المناسب للمدفوعات الألكترونية. الواقع أن البُنية التحتية الخاصة بالمدفوعات تتطوّر بسرعة. فعدد أجهزة الصرّاف الآلي قد ارتفع من ٣٦٨ في سنة ١٩٩٩ الى ٧٠٨ في آذار ٢٠٠٣، أي بنمو سنوي معدله ٢٣,٢٠ في المئة. كذلك ارتفع عدد البطاقات المصدرةمن ٢٤٩٠٧٦ في سنة ١٩٩٩ الى أكثر من ٦٧٠٠٧٩ في سنة ٢٠٠٣، أي بنمو بلغ ٣٦,٠٣ في المئة على أساس سنوي».

إن قطاعنا المصرفي النشط يُقدّم راهناً خدمات مصرفية على الهاتف النقّال وأجهزة الكومبيوتر وعبر الأنترنت. ولكننا يجب أن نكون في الطليعة بشأن تطبيق تكنولوجيات جديدة في قطاعنا المصرفي. فالمدفوعات الألكترونية تستطيع أن تبدّل كلياً كيفية التعامل التجاري والمصرفي، سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الدولي. وقد أطلقنا مشروع العمليات المصرفية والمعلومات الآمنة للبنان (Sebil) الذي يُقدّم ركيزة متينة للعمل المصرفي الألكتروني والخدمات وأنظمة الدفع الألكترونية التي يُمكن للقطاع المالي اللبناني أن يُقدّمها. وهذا النظام عندما يُطبّق بكامله، سيُتيح لمصرف لبنان والحكومة اللبنانية والقطاع المالي تقديم خدمات آمنة يُمكن تبادلها بين الحكومة ومؤسسات الأعمال والمواطنين.

أبو غزالة

بعدها كانت كلمة أبو غزالة اقترح فيها على اللجنة الوطنية المتوقع إنشاءها لبرنامج لبنان المعرفي أن تأخذ في أولوياتها الآتي:

١- إدخال تقنية المعلومات والاتصالات في مناهج التعليم ليس كموضوع بحد ذاته فقط بل كجزء من عملية التعليم وبيئته.

٢- زيادة وتوسيع الاتصالات بالأنترنت من خلال الأجهزة وخطوط الاتصال بمختلف أنواعها.

٣- تسهيل الإجراءات الإدارية والحكومية ذات العلاقة.

٤- تطوير التشريعات والسياسات التي تُسهّل التعامل في البيئة المعلوماتية.

٥- تطوير إجراءات الأمان في الاتصالات والتعاملات الألكترونية سواء المصرفية أو التجارية أو غيرها وما يتعلق بها من إجراءات التحقق والتعاقد وغيرها.

٦- إن تستعمل الدولة نفوذها كموجه وحافز في هذه العملية وأن تقدم الدعم اللازم للفعاليات كافة ذات العلاقة.

وقال: «إن لجنة لبنان المعرفي ستركّز حتماً على خلق المجال المساعد للتقدم نحو لبنان المعرفي، في حين أن الشبكة العربية الإقليمية ستركّز على تبادل الخبرات بين الدول العربية ونقل التجارب والنجاحات والدروس في ما بينها. كما أن الشبكة العربية الإقليمية ستستفيد من الدور الفعّال الذي سيلعبه لبنان في تطوير توجّهات متجانسة في مجالات التعاون بين الدول العربية. وكما هو الحال دائماً فإن فريق العمل لا يسعى لإقامة برامج منافسة بل سيكتفي بمساعدة تلك الجهود التي سيقوم بها لبنان وسيدعمها كما يجب».